

**على الخلاف** أطلقت وزارة البيئة ورشة البحث في خطة جديدة لإدارة أزمة النفايات، وهي تتجه نحو إقرار اللامركزية للانتهاء من ورطة المطامر التي فرضت كخيار مؤقت، وذلك بعد صدور قرار قاضي الأمور المستعجلة بإيقاف مطمر الـ«كوستابرافا». أما المعنى العملي لذلك، فهو إعطاء إذن للبلديات لاعتماد خيار المحارق ولكن «بالمفرق»، وهذا ما ثبتته توجهات بلديات تتحضر لإعداد مشاريع وخطط تصب في هذا الإطار في مناطق مختلفة (صور والنبطية والمنت والشوف وعاليه)

## الحل «اللامركزي»: محارق بـ«الجملة» و«المفرق»

نحو 1000 طن يومياً. وهو نفسه المشروع الذي تقدم به ميشال المر منذ فترة وبقي عالقاً في وزارة الداخلية دون إحالته على مجلس الوزراء، حيث يتم رهنها دراسة المواقع المقترحة لبنائه، ويتوقع أن يستقر في برج حمود على أرض يشغلها اتحاد البلديات على الأملاك العمومية البحرية تبلغ مساحتها نحو 100 ألف متر مربع.

أما في قضاء كسروان الذي تنتج بلداته نحو 300 طن يومياً، فتكثر المشاريع التي بوشر الإعداد لها. المشروع الأول أطلقه اتحاد البلديات، ويقضي بإنشاء معمل فرز ومعالجة، مستبعداً الحرق لصالح التسيب والتدوير وإعادة التصنيع. وذلك في أرض يملكها رئيس الاتحاد جوان حديش، في جونية، بقدرة استيعابية تقدر بـ500 طن يومياً، حيث من المتوقع إنهاء العقود في غضون أسابيع لبدء تنفيذ المشروع الذي يقوم بموجب شراكة بين القطاع العام والخاص. ويقابله معمل فرز ومعالجة ثان، يعتمد الطمر الصحي للعوادم، وممول من الاتحاد الأوروبي بكلفة مليوني دولار، بدأ الإعداد له منذ أيلول 2015 من النائب فريد الياس الخازن، في أرض تابعة للبطيركية المارونية في وادي عجلتون، ويضم نحو 15 بلدة متوزعة بين الجرد والوسط. تبلغ قدرته الاستيعابية نحو 150 طناً، وينتظر توقيع عقود إيجار الأرض في بركي وشق طريق للوصول إلى الموقع لبدء تنفيذه. أما المشروع الثالث فموله نعمة أقرام في غوسطا، وانطلقت أعمال إنشائه منذ أكثر من سنة، ومن المتوقع بدء العمل فيه خلال شهرين. يضم نحو 12 بلدية محاورة بقدرة استيعابية تقدر بـ150 طناً، ويعمل وفق تقنية التفكك الحراري، وتقدر تكلفة معالجة الطن الواحد بـ60 دولاراً.

### الشوف وعاليه

الحال بالنسبة إلى الشوف وعاليه مختلفة المنطقتان اللتان استئنيتا من الخطة الحكومية الطارئة الأخيرة تقومان منذ أكثر من سنة بالفرز وتضعان العوادم والنفايات غير القابلة للفرز على مواقع تابعة لها. وهما لا تزالان تنتظران إرشادات الحكومة كي تستكملتا خططهما التي تتضمن إنشاء محارق أيضاً.

يقول رئيس اللجنة البيئية في عاليه فادي شهيب إن «البلدية تفرز نفاياتها بنسبة تتخطى الـ40%، وتملك رؤية واضحة حول المشروع الذي تحتاج إليه لتصريف العوادم والمواد غير القابلة للفرز»، ويقصد هنا مشروع التفكك الحراري، «كنها بحاجة إلى التمويل وتنتظر ما سنقره الحكومة في هذا المجال». هذا الواقع، يُشبه واقع اتحاد بلديات الشوف الأعلى الذي يضم نحو 15 بلدة، والذي يقوم منذ أكثر من سنة بحلول فردية. يقول رئيس الاتحاد روجيه العشي إن «معمل الفرز التابع للاتحاد فعال بنسبة تتخطى الـ60%، وإنه بحاجة إلى موافقة مجلس الوزراء ليستورد محرقة صغيرة تُعالج أطنان النفايات المتبقية بعد الفرز والتدوير»، لافتاً إلى استعداد الاتحاد لأن يتحمل مسألة التمويل، «ولكن لتسمح لنا الحكومة».

اتحاد بلديات المتن التي تُنتج يومياً نحو 900 طن من النفايات، للعمل وفق خطة معالجة مركزية تقضي بإنشاء معمل وفق تقنية التفكك الحراري، ولا يعتمد الفرز، بكلفة لا تتجاوز العشرة دولارات للطن الواحد، وتبلغ قدرته الاستيعابية

«الحل الأمثل»، لكن البلدية لا تزال في مرحلة دراسة العروض.

### كسروان والمنت

لا يمتاز الحل المطروح في المتن عما يعد في بيروت، بحسب المصادر المتابعة للملف، هناك توجه لدى

تنتج وزارة البيئة لاقتراح إنشاء معمل حراري في بيروت الكبرى بحرق 2000 طن يومياً (مروان طحطح)



## «التفكك الحراري» في صور والنبطية أيضاً

### أماك خليل

النية الجدية للتعاطي مع الملف وعدم إهماله. تُفيد المعطيات بأن بعض رجال الأعمال ونافذين قدموا عروضاً عدة إلى الاتحاد لفرض المحارق. قبل أشهر، استنفر بعض النشطاء في المنطقة رفضاً لسياسة المحارق بعد تقديم رجل الأعمال أيمن جمعة (صهر الرئيس نبيه بري) محرقة لاتحاد بلديات صور. إلا أن رئيس بلدية صور حسن دبوب، ركنها في الحديقة العامة، رافضاً تشغيلها بانتظار نيل التراخيص اللازمة من وزارة البيئة، بعدما تبين أن نوعها مماثل لمحرقة ضهور الشوير. بالنسبة إلى بلدات قضاء النبطية، فقد استؤنفت محاولات البحث عن حلول للأزمة منذ تولي الوزيرة عناية عز الدين وزارة التنمية الإدارية. وتمكنت عز الدين، بالتعاون مع اتحاد بلديات الشقيف (المشرف على المعمل)، من إقناع بلدية الشرقية باستقبال مطمر للعوادم الناتجة من المعمل. وبناءً عليه، وبـ«رعاية» المسؤول المالي في الاتحاد عبد الرضا شعيب، وقعت البلدية والاتحاد عقد إيجار لعقار يقع عند الحدود مع النطاق العقاري للكفور، في وادي لا يبتعد أكثر من كيلومترين عن معمل ومكب الكفور القائم، لاستخدامه كمكب للعوادم لقاء بدل سنوي يبلغ 600 مليون ليرة لبنانية. عقد الشرقية يعيد التذكير بالعقد الموقع بين الاتحاد وبلدية الكفور قبل سنوات للغاية نفسها. لكن العقار الذي وافقت الكفور على تأجيله قبل سنوات، تحول من مطمر صحي، كما ينص العقد، إلى مكب عشوائي أدخلت إليه نفايات المنطقة، وأحياناً نفايات إقليم التفاح وجزين والزهراني.

أقر اتحاد بلديات صور أخيراً، اعتماد تقنية التفكك الحراري للعوادم الناتجة من فرز النفايات في معمل عين بعال. تُفيد المعطيات بأن البدء بتشغيلها مرهون بعدة خطوات، أبرزها انتظار نتيجة الأثر البيئي الذي تجريه وزارة البيئة لتحديد نوعية المحرقة المناسبة لاعتمادها. في هذا الوقت، يجري مجلس الإنماء والإعمار دراسة استشارية بتمويل من البنك الدولي لتطوير معمل فرز النفايات وزيادة قدرته الاستيعابية حتى الوصول إلى المكننة في فرز النفايات وتوفير الهنغرات المقلبة للتسيب، تجنباً لانبعاث الروائح الكريهة منها إلى محيط المعمل كما حصل في الأشهر الماضية.

أما بلدية النبطية، فهي لا تزال تستكمل تجهيز معمل فرز النفايات الخاص بها. يقول رئيس البلدية أحمد كحيل لـ«الأخبار» إن تشغيل المعمل بات قريباً، مُلمحاً إلى إمكانية اعتماد تقنية التفكك الحراري. يُضيف كحيل في هذا الصدد: «يدرس أعضاء المجلس البلدي العروض المقدمة من شركات وخبراء في معالجة النفايات، منها التخمير الهوائي واللاهوائي والتفكك الحراري، مع التركيز على تصريف ما ينتج من تخمير النفايات». إلا أن الإشكالية تكمن، وفق كحيل، بـ«التشغيل الذي تلزمه تكنولوجيا معقدة». في المبدأ، ستشرف بلدية النبطية على تشغيل المعمل. هل تحظى البلدية بكفاءات متخصصة لتشغيله؟ «طبعاً»، يجيب كحيل لافتاً إلى أن الأهم توافر

### فيضان عقيقي، هديك فرفور

«ليس لدى وزارة البيئة أي خطة وطنية جاهزة لحل أزمة النفايات بعد»، كما يؤكد مستشار وزير البيئة ورئيس لجنة البيئة في التيار الوطني الحر الدكتور لطف الله الحاج، مؤكداً أن هناك توجهاً عاماً باعتماد اللامركزية بما يفصل دور البلديات ويُعيد لها مسؤولياتها. وأن الخطة التي يُعمل عليها «ترتكز إلى المرسوم 2009/2366 الخاص بترتيب الأراضي، وقانون حماية البيئة رقم 2002/444، وتقضي بتعزيز اللامركزية وإعطاء توجيهات للبلديات حول كيفية معالجة نفاياتها والمواقع المخضصة لذلك، على أن يخضع أي مشروع لموافقة الوزارة المسبقة وإشرافها اللاحق». أما التصور أو الخطة التي عرضت على الوزارة، بحسب الحاج، فهي تتركز حول «إنتاج الطاقة من النفايات، من خلال حرق حوالي 2000 طن يومياً لإنتاج نحو 70-80 ميغاواط، وذلك عبر إنشاء معمل حراري لمعالجة النفايات في بيروت الكبرى (والتي تشمل اتحاد بلديات الضاحية والضواحي المباشرة لبيروت)، على أن يعمل اتحادات البلديات أو تجمع البلديات في المناطق الأخرى وفق المخطط التوجيهي الشامل، الذي نعمل عليه لمعالجة نفاياتها، بدءاً من اعتماد الفرز والتدوير وإعادة التصنيع والتسيب وصولاً إلى طمر

## سيخضع أي مشروع لمعالجة النفايات لموافقة الوزارة المسبقة وإشرافها اللاحق

أو حرق ما يتبقى من نفايات غير قابلة للفرز».

### بيروت وضواحيها

في بيروت، أنهت البلدية دراسات في هذا الصدد وأعدت دفتر الشروط الخاص بمشروع التفكك الحراري لمعالجة نفاياتها، بعدما طلبت الانفصال عن مناقصة المعالجة المركزية، وتنتظر إطلاق مناقستها قريباً، وفق ما صرح رئيسها جمال عيتاني منذ فترة. تقول مصادر متابعه للملف إن «نفايات العاصمة لا تكفي لتشغيل معمل التفكك الحراري المزمع إنشاؤه والتي تطمح البلدية أن يكون مشروعاً يغطي الـ«الربح»، مُشيرة إلى حاجة المعمل إلى كميات كبيرة من النفايات، وهو ما يبرز توجه الخطة الوزارية نحو معمل مركزي لبيروت الكبرى يشمل الضواحي القريبة منها، مثل اتحاد بلديات الضاحية التي تنتج يومياً نحو 800 طن، والعاجز رهنها عن المباشرة بتنفيذ حل مُستقل كون الإمكانيات المادية لا تسمح بإعداد مشاريع مستقلة، وهو ما تؤكد مصادر الاتحاد بإشارتها إلى «اعتماد المحارق كخيار أمثل للمدن الكبرى، والسعي للالتحاق بمشروع بيروت».

بالنسبة إلى الشويفات، التي تُنتج نحو 100 طن يومياً، تبحث البلدية أيضاً بخيار محرقة صغيرة خاصة بها، وفق ما يقول رئيس لجنة